

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الدفاع الوطني

قيادة الدرك الوطني

الإعذار الثاني قبل الفسخ

طبقا للأحكام والشروط المحددة في المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 2015/09/16 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية، وتفويضات المرفق العام، وتطبيقا للبنود التعاقدية المحددة في العقد رقم 2391 / 0216 بتاريخ 2019/12/02، المتضمن دراسة، متابعة ومراقبة أشغال إنجاز الفرقة الإقليمية للدرك الوطني بولاية أدرار، المبرمة مع مكتب الدراسات أمبارك سليمان، حيث مقرها الإجتماعي شارع حي 400 مسكن مبنى E رقم 13 ولاية أدرار، هذه الأخيرة يوجه لها هذا الإعذار الثاني بسبب عدم إحترامها للإلتزامات التعاقدية.

على هذا الأساس، مكتب الدراسات أمبارك سليمان مطالبة بحل هذا المشكل، والوفاء بالتزاماته، في أجل ثمانية (08) أيام إبتداء من أول نشر في الصحف الوطنية أو النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي (ن.ر.ص.م.ع).

عند تجاوز هذا الأجل، سيتم تطبيق الإجراءات طبقا للقوانين السارية المفعول.